المشكلات والمخاطر التي تواجه البحث العلمي
(تجربة وخبرة ورؤية)

أ.د.هاشم صالح منّاع
أستاذ الدراسات العليا في الأدب والنقد
عميد كلية الآداب
جامعة الإسراء – الأردن
المملكة الأردنية الهاشمية

تناولت هذه الدراسة المشكلات والصعوبات والمعوقات والمخاطر التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي على وجه الخصوص، لأن البحث في بعض الدول الأجنبية لا تعاني مما يعاني منه، لا سيما في أمريكا وأوروبا؛ لأن الرؤية فيها واضحة، والهدف جلي، والغاية محددة، والبحث مدعوم، ولم يكتف العالم العربي بعدم دعم البحث العلمي، أو التزام الصمت حياله، بل راح يضع المثبطات، والمحبطات، الواحدة تلو الأخرى أمامه، ولم يحاول الإفادة من البحث؛ لأنه ينظر إليه نظرة دونية، بل متخلفة، على أن مخرجاته غير قابلة للقياس، وليس فيها فائدة تذكر؛ لأنه اجترار لفكر الآخرين، أو كونه تجميعاً، أو تبويباً، أو تحقيقاً، أو يتناول قضية يتوسع بها، أو يختصرها، لا سيما في الدراسات الإنسانية، أما إذا كان في الدراسات العلمية فإن مصيره الإغفال والإهمال، ولذلك فإن هذه المعضلات تمثل تحديات ومواجهات للبحث العلمي الذي قد يقف عاجزاً أمامها، ما يجعله في تدهور، واضمحلال، يبدد قيمته العلمية، ويفقده مضامينه، ويعدمه أهدافه، وبالتالي ليس له من منهجية البحث إلا اسمه لا غير.

وقد اعتمدت هذه الدراسة أمرين، الأول: التجربة الذاتية، والخبرة الطويلة، والرؤية الفاحصة، من خلال البحوث العلمية التي كتبتُها، أو أشرفت عليها، أو ساعدت بها، أو أسهمت بتقديم الآراء والمقترحات، أو حكمتها لمجلات علمية محكمة في الوطن العربي وخارجه، وأما الآخر فقد أفاد من بعض المصادر والمراجع ذات الصلة.

Abstract

Problems and Obstacles of Research:
A Practical and Experienced Vision

By: Hashem. Saleh Manna
Professor of Higher Studies in Literature and Criticism
Department of Arabic Language and Literature
Dean, Faculty of Arts
Isra University
Amman , Jordan.

The paper probes the problems, obstacles, and risks of academic research particularly in the Arab world, not outside it; because in other countries, especially the US and Europe, there are clear visions, well-defined aims and prolific financial

support. Not only did the Arab world neglect doing or supporting research, but placed obstacles, inhibitions and looked down on its outcomes as incongruous with scientific development or that it is no more than indexing, editing or assembling of research facts, especially in humanities; if the research belongs to the scientific fields, then its results are neglected and overlooked. These obstacles are real challenges that make research defenceless and stand in a standstill, while its results will lose their values and aims which may lead to the deterioration and devaluing of academic research.

In this research paper I used two sources of information; first, my personal knowledge and experience in writing and supervising research papers and students, and refereeing, counselling and publishing in peer-reviewed national and international journals. Other sources of information are references and documents related to the subject.

مشكلة البحث:

يواجه البحث العلمي في العالم العربي كثيراً من المشكلات والمخاطر التي تعوق الإبداع فيه، والاستمرار به، ما يجعل كثيراً منه يميل إلى الضعف يوماً بعد يوم، ويتقهقر حتى بات واهياً وركيكاً وهزيلاً، ويهبط حتى غدا واهناً وفقيراً وسقيماً، ويتحول إلى مجرد بحث لا قيمة له، ولا فائدة منه، ولا هدف سوى أنه يحقق الذات، ويرضيها من أجل وظيفة، أو ترقية، أو مكافأة، أو منصب، وقد جاء هذا البحث؛ ليبين تلك المشكلات والمعوقات والعراقيل والمخاطر، ويشخصها، أملاً في أن تعالج، بوضع بعض الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال تجربة الباحث وخبرته ورؤيته.

أهمية البحث:

يسلط هذا البحث الضوء على المشكلات والصعوبات والمخاطر التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي على وجه الخصوص، من خلال اعتماد التجربة الذاتية، والإفادة من بعض المصادر والمراجع التي تردف تلك التجربة العميقة، والرؤية الثاقبة، ويحاول أيضاً من خلال تناولها، وعرضها، وبيانها، وتشخيصها، التنبيه إليها من أجل وضع الحلول المناسبة التي قد تسهم في حل بعض المشكلات، ثم يرصد بعض النتائج التي قد تفيد الباحثين في تجنب ما يعوقه من مشكلات ومخاطر، ثم إنه يدوّن بعض التوصيات التي قد تنبه إلى ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي، ودعمه، مادياً ومعنوياً، وتذليل الصعاب التي تقف حائلاً دون تحقيق الهدف المنشود.

حدود الدراسة:

قد نواجه صعوبة في تحديد الزمان بصورة دقيقة، ولكن يمكن تحديده بالعصر الحاضر، أما المكان فهو العالم العربي على وجه الخصوص.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المشكلات والمعوقات والمخاطر التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي، ومحاولة وضع الحلول ما أمكن، والتي يمكن أن تسهم في تذليلها، وتجاوزها.

منهج الدراسة:

وقد طبق في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي استند إلى التحليل والتعليل، وفق المنهجي العلمي السليم.

الدراسات السابقة:

لا شك أن هناك دراسات كثيرة تحدثت عن المشكلات والمعوقات التي تواجه البحث العلمي، وإن لم تكن قد تخصصت بهذا الباب برمتها، إلا أن هناك كتباً وبحوثاً تناولت بصورة مقتضبة، أو فيها إشارات لتلك المشكلات والمعوقات، ولا يتسع المجال إلى أن نسردها ههنا، وسنكتفي بذكر كتاب وبحث منها:

- خضر، عبد الفتاح، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان، ط3، الرياض 1992.
- عودة، بشـــير هادي، والجوارين، عدنان فرحان، عوائق البحث العلمي ومتطلبات النهوض به في الدول العربية، (جامعة البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثانية عشرة، المجلد الرابع عشر، العدد 38، العام 2016، ص73-89).

وقد تميز بحثنا من غيره أنه اقتصر على مشكلات البحث العلمي، ومخاطره، دون الخوض في الحديث عن تعريف البحث، وأهدافه، وشروطه، ومقوماته، ومظاهره، وما إلى ذلك مما يدور حوله، أو يتصل به، أو يناقش كيفيته، وقد حاول بحثنا استقصاء تلك المشكلات والمخاطر ما أمكن، ولهذا تميز بخصوصية من غيره، فقد اعتمد الخبرة الطويلة التي مارسها صاحب البحث، والتجربة العميقة التي مر بها، لا سيما المخاطر التي تواجه البحث العلمي التي تم تناولها من خلال الرؤية، والملاحظة، والمشاهدة، والمراقبة، والنظر...

الكلمات المفتاحية:
المشكلات، البحث العلمي، الحلول.

المقدمة:

لن تتحدث هذه الدراسة عن العناصر التقليدية لكتابة البحث، من: الخطوات، والإجراءات، والطرق، واختيار العينة، وتحضيرها، ورصد البيانات، وتحليلها، وشروط الباحث، ومواصفات البحث، من حيث: اللغة والصياغة والأسلوب، وما إلى ذلك مما يشترط توافره في منهجية البحث، لأنها موجودة متوافرة في كثير من المصادر والمراجع التي تناولتها بإسهاب،[1] إنما ستقتصر هذه الدراسة على رصد أهم المشكلات، والمعوقات، والمعضلات، والمآزق، والمخاطر التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، وبيان الأسباب وراء ذلك، والدوافع المقصودة، أو العفوية التي تكون خلف تلك المشكلات التي دفعت بالبحث العلمي إلى التقهقر، والتأخر، وعدم وجود هدف واضح أمامه؛ يحققه، ما يجعل كثيراً من البحوث العلمية في الوطن العربي تصدر بأعداد هائلة كمّاً، لا كيفاً، إنشائية لا تطبيقية، عشوائية غير قابلة للقياس، تستند إلى النقول لا الإبداع، وتعتمد الشرح والإعادة لا التحليل والتعليل، تميل إلى النقد العشوائي لا النقد الموضوعي، ما يجعل تلك البحوث: معادة مكرورة، لا ابتكارية ريادية، تقليدية اتباعية، لا بارعة إبداعية، من هنا كان لا بد من أن يقسم البحث إلى مباحث تشتمل على موضوعات، وهي: أسباب كتابة البحث العلمي ودوافعه، ومشكلات البحث العلمي ومعوقاته ومخاطره، ثم تنتهي هذه الموضوعات بخاتمة موجزة، أُردفت بأهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات التي يمكن أن تسهم في التنبيه إلى حلّ بعض تلك المشكلات والمعوقات.

وقد يجد القارئ أن هناك تلاقياً في بعض الأفكار التي وردت في هذا البحث والبحوث الأخرى، ليس لأنها منقولة، أو مأخوذة، إلا أنها قد تتطابق، وقد تتفق، وقد تتلاقى، بسبب الخبرة الطويلة، والتجربة العميقة في ميدان البحث، ثم إن العلم رحم بين أهله، فالهموم تتوافق، والأفكار تتداخل، والموضوعات قد تتوحد، فما يواجهه هذا الباحث، يواجهه ذاك، إلا أن طريقة التناول مختلفة، والعرض مغاير، والتحليل مباين، والتعليل متمايز.

المبحث الأول:

أ) أسباب كتابة البحث العلمي ودوافعه:

قد يسأل سائل لماذا يُكتب البحث؟ وما أسبابه، وما دوافعه؟ ثم هل يسعى الباحث أو المؤسسات التعليمية إلى كتابة البحث العلمي، وفق منهجية علمية؛ لتحقيق المهام والأهداف؟ أم أن يكون وسيلة للحصول على وظيفة ما؟ هذه أسئلة تحتاج إلى إجابة واضحة وصريحة.

يُكتب البحث العلمي لأسباب كثيرة، منها إيجابي، ومنها سلبي:

أولاً: أما الإيجابي فيتمثل في الرغبة الكامنة في التوصل إلى بعض الحقائق من خلال البحث والتحقيق والشرح والتفسير والتحليل والتعليل، والنقد البناء الذي يخلو من أي تعسف، أو تجن، أو ميل لهوى، وفق منهج علمي سليم، وهذا يتمثل في أداء وظيفة البحث العلمي ومهمته، بطريقة سديدة، تنتج مخرجات صحيحة أيضاً، وهذا النوع من البحث هو الذي يحقق الهدف المأمول، ذلك أنه يفي بالإجابات عن الأسئلة التي تدور حول مشكلة البحث، وتوضح غموض الفرضيات التي يفترضها الباحث في موضوع بحثه، ثم يتم تناول الموضوع بمنهجية ارتضاها الباحث لبحثه، من أجل الوصول إلى نتائج مبنية على دراسة استقصائية مستفيضة، يتمخض عنها، مقترحات، أو توصيات، يمكن أن تُتابع تلك المشكلة، أو الظاهرة، من حيث تَوصَّل إليه البحث من حقائق في بحوث أخرى، لا سيما إذا كان البحث مهتماً بالتحديث والتجديد والتطوير، ذلك أنه يوفر الوقت، والمال، والجهد، ويشجع على متابعة البحث، لأن الطريق أصبح معبداً أمام المتابع، لا سيما الفكرة، أو الظاهرة، أو المشكلة، إلى جانب تذليل الصعاب في توفير المصادر والمراجع، لا سيما الدراسات السابقة لتلك المشكلة، إذ يعد البحث نفسه دراسة سابقة، مؤسِّسة، فاتحة المجال لدراسة جديدة تُبنى عليها، وأكثر ما يفيد في مثل هذه البحوثِ الدراساتُ العلمية التي تقوم على إجراء التجارب، ورصد الظواهر، وإنشاء المشاريع، و تصميم الاستبانات...

---

[1] انظر مثلاً: سليمان، هدى محمد، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989، ومسعود، عبد الحليم أحمد، أسلوب البحث العلمي في المناهج التعلىمىة، دار الحرىة للطباعة والنشر، بغداد 1986، وجمالي، علي شنشول، الأسس العلمىة لإنجاز البحوث العلمىة، شركة المىناء للطباعة والنشر، بغداد 2005، والعزاوي، رحيم يونس، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمّان2008، بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، ط3، الكويت 1977.

وتحضرني حادثة كنت أراها بأم عيني في بريطانيا، لما كنت طالباً في الدكتوراه بجامعة لندن، إذ دأبت على الذهاب إلى (British Council) المجلس الثقافي البريطاني، للإفادة من بعض المخطوطات العربية ذات الصلة ببحثي، ثم كُلِّفت بأن أقوم بالمشاركة في تصنيف بعض المخطوطات، ما وفّر لي فرصة الالتقاء بمجموعة من الباحثين فتمكنت من معرفة بعض الأسباب والدوافع والأهداف وراء اهتمامهم بالبحث العلمي، لا سيما هؤلاء اليهود الطاعنين بالسن الذين كانوا مواظبين على الحضور يومياً من التاسعة صباحاً إلى الرابعة عصراً، فقد فرغوا أنفسهم لا من أجل شهرة، أو مال، أو هدف شخصي، بل من أجل البحث العلمي الذي يخدم مآربهم، ويحقق أهدافهم، وقد كان الفرق بيننا وبينهم كبيراً، إذ كنت حريصاً على إنهاء دراستي - إذ كنت أدرس على حسابي الخاص- للعودة إلى بلدي، لعلي أصيب وظيفة، أو ألتحق بالتدريس في جامعة ما، أما هم فقد وُفرت لهم سبل الراحة، من: مال، وخدمة مواصلات، وسكن، ورفاهية، وحين سألتهم عن الأسباب وراء انقطاعهم للبحث العلمي، وانكبابهم عليه، وتفرغهم له، كانت المفاجأة أنهم كانوا في جامعات دولة الكيان الإسرائيلي، ومؤسساتها العلمية، ثم وصلوا سن التقاعد، وبدلاً من هدر أوقاتهم، فقد وجدت دولتهم الإفادة من خبراتهم، وتجاربهم، ومناهجهم، فراحت توفر لهم كل ما يحتاجونه في البحث العلمي، وتشجعهم على الإبداع، مع معرفتهم اليقينية أن دأبهم هذا لم يكن لمصلحة شخصية، ولن يكون، لأن الهدف يتجلى في خدمة البحث والدولة والإنسانية، ما جعلهم يعتكفون في تلك الأماكن، وكأنهم يتعبدون بما يقدمون، ويتوصلون إليه من نتائج، وكل ذلك كان بإيمان ذاتي، وقناعة شخصية، ولهذا كانت بحوثهم إبداعية مميزة، خلاقة متجددة، جديدة متفردة، عندئذ أدركت تلك المعاني العظيمة أن الإنسان الأكاديمي، لا يجوز أن تُنهى حياته ما دام معطاء، وأن يبعد عن البحث ما ظل قادراً، وأن يعيش بقية حياته بعيداً عن العمل العلمي الذي هو ميدانه ما فتئ يعطي، إذ لا بد من أن يفاد من وقته، ومن خبرته، وتجربته؛ ليعطي، فالعطاء لا يتوقف في عمر ما، لا سيما كما ذكرنا في المجال العلمي، شريطة أن توفر له الإمكانيات التي يحتاجها، وأن يقدّر كإنسان له مكانته ومنزلته، حتى يقدم ما يمكن تقديمه في ظل رعاية وعناية وحماية، فأين نحن من هذا؟ أما آن لنا أن نتعظ ونفيد من خبرات غيرنا وتجاربهم؟ أما حان أن نلتقط النجاح والتفوق والإبداع والتميز الذي حققه غيرنا؛ لنقتدي به، ونحذو حذوه؟ ألم يرو أبو هريرة (رض) عن رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "الْكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا" فدلالة الحديث كافية للحث على الإفادة من العلم وغيره حيثما وجد، ومتى وجد؟[2]

بقي أن أقول في هذا الباب: إن البحث العلمي الناجح، هو الذي يحقق الغاية المستهدَفة، ويتم إنجازه من أجل البحث؛ للوصول إلى نتائج مرضية، يمكن الإفادة منها، أو البناء عليها، دون الطمع في شهرة، أو السعي إلى وظيفة، أو إلى أي شيء آخر غير البحث نفسه...

ثانياً: أما السلبي فيتمثل في كثير من القضايا والأسباب، نذكر منها:

1) الطمع في الحصول على وظيفة ما يجعل البحث سطحياً، لا يمت بصلة إلى منهجية البحث العلمي.
2) الشهرة التي يتطلع إليها الباحث، ولا يهمه طبيعة البحث، أو نتائجه، لأن المهم لديه أن يصبح مشهوراً، له عدد من البحوث، لا سيما أن الفضاء مفتوح امامه، ما دام أنه يدفع المال من أجل النشر.
3) الأمل في الترقيات العلمية من أجل الترقية من رتبة إلى رتبة أخرى، والحصول على علاوة مادية، أو إحراز حظوة، أو نيل منصب...
4) الشعور بالنقص، ما يدفعه إلى الشروع بكتابة البحث، دون امتلاك القدرة والمهارة على كتابة البحث، وتطبيق المنهجية.

المبحث الثاني:

أ) المشكلات التي تواجه البحث العلمي ومعوقاته:

إن المجتمعات تحقق تقدمها، ونجاحها من خلال البحث العلمي الذي يخدمها، ويسعى إلى رقيها، وتميزها، وتفوقها، لا سيما في ظل التقدم العلمي الهائل الذي شهدناه في العصر الحاضرِ، كما أن التكنولوجيا سهلت

---

[2] الترمذي، سنن الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، مصر 1975، 51/5، (2687) (ضعفه الألباني).

طبيعة البحث، وبالتالي هيأت الفرص، ومهدت الطريق أمام الباحثين للوصول إلى أفضل النتائج، إذ إنها كسرت الحواجز، وقربت المسافات، ووفرت الوقت والمال، والأهم من هذا وذاك أنها وضعت التاريخ القديم بما فيه من علم وأحداث، وغير ذلك بين يدي الباحث في جهاز صغير، يتم استخدامه بسهولة ويسر، في أي وقت، وفي كل مكان، من مثل: (C.D. or Flash, or Hard Disk) ، ومن مهام البحوث دراسة كل ما يحيط بالمجتمع من بيئات وظواهر وقضايا، وكل ما يعاني منه من مشكلات ومعوقات ومخاطر، ثم يقدم بعد التحليل والتمحيص والاستقصاء، والإفادة مما توافر أمامه من معطيات، حلولاً مناسبة، قابلة للقياس والتطبيق، إلا أن البحث العلمي يظل يواجه مشكلات ومعوقات ومخاطر، وهي عناصر أساسية يقوم عليها هذا البحث، ويمكن أن نذكر أهمها على النحو الآتي:

1) جهل بعض الباحثين بمنهجية البحث العلمي؛ ما يعوق تطبيقها بطريقة سليمة، وبالتالي ستكون نتائجها واهنة واهية هزيلة.
2) الفقر والفاقة التي تدفع بعض الباحثين إلى البحث عن سدّ الحاجة بكتابة البحوث دون أن يكون لصاحبها علم بما يكتب، وكأن البحث وسيلة للتكسب والكدح.
3) فتح بعض المجلات العلمية أمام الباحثين المجال لنشر بحوثهم، مقابل مبلغ مادي، تحدده المجلة، ويقوم بعضها بتحديد المدة الزمنية للنشر، وفق ما يقوم صاحب البحث بدفعه من المال، أي عن طريق المساومة، وكأن البحث سلعة تجارية.
4) قلة عدد المجلات العلمية في العالم العربي، إذ لو قمنا بعمل إحصائية، لوجدنا أن كل جامعة فيها مجلة واحدة متخصصة في كل كلية، وتصدر إما مرة، أو مرتين سنوياً، وتنشر في حدود عشرة بحوث، بينما قد نجد أن عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية ما يزيد على خمسين عضواً، فكيف ينشر كل منهم؟ ومتى يلحق دَوْر النشر؟ وهناك جامعات كثيرة ليس فيها مجلات ورقية، أو إلكترونية، لا في كلية، ولا في الجامعة نفسها، إذن، نحن أمام عدد محدود من المجلات التي لا تفي بالغرض، ما يدفع الباحثين إلى مجلات تتيح لهم النشر بأية وسيلة.
5) عدم توافر – أحياناً – بعض المصادر والمراجع، لا سيما الموسوعات منها، على الرغم من وجود التكنولوجيا الحديثة التي وفرت السبل؛ للوصول إلى المكتبات العالمية، والإفادة مما توافر فيها من مواد علمية، إما أن دور النشر حريصة على الاستئثار بعدم نشرها عبر المواقع، لأنها دفعت ثمنها، فإذا نشرتها فستتكبد خسائر إثر ذلك، وإما أنها ضنينة بها، ولا ترغب في الكشف عنها إلا حين تجد الفرصة سانحة بعدئذ، وقد يكون وراء ذلك حقوق نشر تحول دون نشرها... ولكن هذا يحرم الباحثين من الوقوف على قضايا مهمة، والإفادة من آخر ما توصل إليه الباحثون.
أما المكتبات التابعة للمؤسسات العلمية، وكذلك العامة، لم تعد مهتمة بشراء الكتب والبحوث، وتزويد المكتبة بأحدث الإصدارات منها كما دأبت عليه سابقاً، ظناً منها أن معظم تلك الإصدارات متوافرة عبر المواقع الإلكترونية، ثم إن اقتناءها يحتاج إلى مساحة مكانية، وقدرة مالية، وخدمات لوجستية، وعناية فائقة، وموارد بشرية... ولذلك، فإننا نجد تلك المكتبات فقيرة بالكتب، لا تفي بغرض البحث، وتكاد تكون مهجورة، لأن سمعتها اهتزت في نظر المهتمين من جميع الجوانب.
6) الواسطة التي ما دخلت في شيء إلا أنتنته، فقد أفسدت كل تعليم بأسره إذا طالته، أو مسته، فما بالنا بالبحث الذي يحتاج إلى خبرة وتجربة، وعلم ومنهجية، ودأب وصبر، فالواسطة توفر الفرصة للبحوث الضعيفة التي لا تستحق النشر، وتقف حائلاً دون نشر الأبحاث المبدعة الجادة، سواء بالنشر، أو حضور المؤتمرات، والمشاركة بأبحاث، وهذا ما سنشير إليه في نقطة أخرى.
7) الحياة الاجتماعية: التنازع في هذه الحياة، إذ أصبحت حافزاً لبعض الفئات، أو الطبقات فيها، لحيازة بعض البحوث وامتلاكها، دون معرفة بموضوعاتها، وتخصصاتها، أو حتى دون قدرة على فهمها إن قرأها، وكل ذلك من أجل التربع على مكانة اجتماعية، أو منزلة فيها، حتى يقال: إنه باحث، عالم، أو مؤلف، ولتسطر به البيانات، والأخبار، ووسائل الاتصال الحديثة، فيحوز على الشهرة الباحث عنها، ومثل هذه الحالات لا بد من أن تتوقف عن فعلها، وأن يكون التحكيم في المجلات صارماً، دون تهاون، وألا يفتح المجال للنشر على مصراعيه، إلا للبحوث التي تستحق أن تنشر بالفعل.

8) الوضع الاقتصادي للباحث والدولة: إن الدولة التي تعاني من اقتصاد منهار، ينعكس وضعها على الفرد الذي لا بدّ له من البحث عن حل معاناته الاقتصادية، وقد تكون عن طريق كتابة البحوث العلمية التي قد تفتقر إلى الدوافع والأسباب الحقيقية وراء كتابتها، إلا أن الأمر المادي هو السبب الأساس وراء ذلك، إذ يطمع في بيع تلك البحوث للطلبة، أو الذين يبحثون عنها؛ ليحسن وضعه المادي، ويسد حاجته، بسبب الفاقة والعوز... ولا شك أن مثل هذه البحوث ضعيفة في المستوى العلمي، ومخفقة في النتائج، وفاقدة للمنهجية، وفارغة من الهدف، وخالية من الفائدة الحقيقة، وتفتقد إلى كثير من المقومات، وبهذا فإنها لا تغني، ولا تسمن من جوع، بل قد تؤخر المجتمع، وتزرع فيه روح التواكل، والطمع، وتشيع الفساد، ولكنها حققت الربح المادي الذي أفسد العلم وأهله، لا سيما حين يتحول البحث العلمي إلى تجارة خاسرة، وإلى مطامع فاسدة، ولذلك يجب علينا محاربة هذه المشكلة، حتى لا تصبح ظاهرة مستفحلة، يصعب حلها، ثم لا بد من الحيلولة دون انتشارها، حتى لا تكون سريعة العدوى، تمتنع على المداوي.

إذن، كيف يطلب من الباحث الذي يعاني من أوضاع اقتصادية أن يبدع في بحثه، وكلنا يعرف أن الإنسان الجائع لا يبدع، والمظلوم لا يراهن عليه، والمقهور لا يعطي، مثله مثل الجندي المقموع الذي لا يقاتل به، وحتى يتم العطاء لا بد من تؤمن الحياة الكريمة للباحثين حتى يبدعوا، ويفرغوا أنفسهم للبحث، ورحم الله الإمام الشافعي الذي يقول: "لو كلفت شراء بصلة لما فهمت مسألة"،[3] والمتلقي أفصح من أن أفسر له هذه العبارة واسعة الدلالة، قوية العارضة.

9) الترقية العلمية: لم تكن الترقيات العلمية في السابق في العالم العربي ذات قيمة، والجوانب المادية كافية مُرضية، وكان التأليف والبحث غاية في ذاتهما، ولهذا أبدع الباحثون في بحوثهم التي لا نزال ننهل منها، فهي مصادر في حد ذاتها، ومهمة في بابها، وعميقة في موضوعاتها، واسعة في دلالاتها، إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر فرضت نفسها على الباحثين الذي يسعون ببحوثهم - التي لا تتميز بالمميزات نفسها، بل قد لا تتوافر فيها أدنى المعايير العلمية - إلى سدّ الحاجة، وإصلاح الحال، ورتق العوز، ودرء الفاقة، عن طريق تلك البحوث التي هي وسيلة للتخلص مما ذكرنا، بل ينال بها الترقية من درجة علمية إلى أخرى، ما يحسّن وضعه المالي، ومكانته الاجتماعية، ورتبته الأكاديمية، وبسبب هذا أصبحت البحوث مشكلة، وتحدياً للمنهجية العلمية المنشودة، والحل يكمن في تحسين الأوضاع المادية، وتوفير الأمن الوظيفي، والأمان النفسي.

10) عدم تفهم كثير من الدول أهمية البحث العلمي، إذ لم تعره أهمية، ولم تشجعه، ولم تخصص له ميزانية خاصة به، لدعمه؛ ولم تنفض غبار التأخر والتخلف عن تلك البحوث المنجزة، من أجل أن تسير في ركب الدول التي تقدمت بالبحث العلمي، وتطورت، بل أصبحت في الصفوف الأولى بين الدول، يشار إليها بالبنان، في الإبداع والاختراع، والتقدم، ذلك أن البحث العلمي بمنهجية سليمة ترتفع به الأمم وتتقدم، وتنهض، وتحقق أرباحاً، وتجذب مؤسساتها لا سيما التعليمية منها الباحثين الذين قد ينهضوا بها، ويحققوا لها ازدهاراً.

11) عدم وجود خطة واضحة في بعض الدول، تأخذ بأيدي الباحثين، وتشجعهم على العمل بمنهجية علمية سليمة، بل عدم وجود الدعم المعنوي على الأقل، بتوجيه رسالة شكر، أو تكريم على ما يقوم به الباحث، لا سيما إن كانت تلك البحوث مميزة، تخدم مؤسساتها، وبالتالي دولها.

هناك بعض المؤسسات تعتذر عن عدم المساهمة في تغطية تكاليف المشاركة في البحوث التي تُقدم للمؤتمرات بحجة أن موضوع المؤتمر لا يهمها، أو أن التكاليف باهظة، أو أنها تقام في بعض الدول التي لا تجد تقديراً لديها، وتبدأ في اختلاق الأعذار، بسبب تعطل العمل، أو الانقطاع مدة طويلة، أو عدم وجود وقت كاف لتقديم الطلب، وإنهاء الإجراءات اللازمة، ولا يعجز المؤسسة العلمية خلق الأعذار؛ للحيلولة دون المشاركة، والأدهى من هذا ألا توافق المؤسسات على مشاركة أساتذتها ببحوث في مؤتمرات علمية راقية، على الرغم من أنها لن تتحمل أية نفقات، لأن بعض المشاركين مدعوون متحدثين رسميين في المؤتمر، ومع ذلك تصر المؤسسات وبإلحاح على قتل المواهب،

---

[3] الكناني، ابن جماعة، تَذْكِرَةُ السَّامِعِ والمُتَكَلِّم في أَدَب العَالِم والمُتَعَلِّم، تح: محمد بن مهدي العجمي، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت)، ص71.

والإبداعات، والمهارات، وتكمن الحلول بأن تقوم تلك المؤسسات بتفهم أوضاع الباحثين، ودعمهم بشتى السبل، والأخذ بأيديهم؛ لتحقيق الأهداف، لا سيما أن الباحث لا يملك حق تغيير تاريخ المؤتمر؛ ليتناسب وظروف العمل في تلك المؤسسات.

12) عدم إفادة الدول، أو المؤسسات العلمية من البحوث الجادة التي تتمنى بعض الدول أن تنال تلك البحوث، أو مثيلها، إذ حريّ بها أن تفيد منها، وتوظفها، أو تروج لها، أو تبيعها بعائدات مادية، أو مبادلة بالمثل، فكم من دولة، أو مؤسسة حققت أرباحاً بالملايين بل بالمليارات من وراء استثمار البحوث، والاختراعات، وبهذا يعم النفع عليها، وعلى العالم أجمع، والإنسانية كلها، ويكمن الحل في أن تتمّ الإفادة منها، وتوظيفها بطريقة سليمة، والتشجيع على البحوث الجادة الهادفة.

13) حرمان الباحث من الوصول إلى مصادر البحث ومراجعه، والمعلومات ذات الصلة، لا سيما تلك التي تحجبها الدولة عن الباحثين، إذا كانت تخشى من اطلاع الناس عليها، لما ستحدثه من أثر بالغ، أو تساعد على اعتراض، أو شغب، أو ثورة، ويتجلى الحل في أن تسمح الدول للباحثين بالوصول إلى كل معلومة، دون منع، أو حرمان، بحجة السرية، والحفاظ على الأمن، لأن هدف الباحث علمي ليس غير، سوى إظهار الحقيقة، والوصول إلى الحقائق.

14) قمع بعض الدول الحريات، أو تعطيل وسائل الاتصال الحديثة، ما يحول دون التواصل، والتفاعل، والحصول على المعلومة، أو حجب المواقع، أو إغلاق الإنترنت الذي أصبح وسيلة مهمة في توفير المعلومات ذات الصلة بالبحث المستهدَف، أو تصفح كل ما هو جديد، ومواكبة التطور والتحديث، لا سيما إذا كان البحث متعلقاً بقضايا الساعة، أو الموضوعات السياسية، أو المجالات المعرفية التي تحتاج إلى تواصل وتفاعل، والإفادة من آخر ما تصل إليه الباحثون، والمطلوب توفير كل الوسائل والسبل التي تسهل العملية البحثية.

15) الحرية الفكرية: قد يجد الباحث نفسه مسوقة ومقيدة، لا تستطيع التعبير بجرأة وفق المنهج العلمي السليم، ذلك أن القيود المفروضة تحول دون التعبير الصريح عما يدور في فكر الباحث، ما يضطره إلى الإحجام عن الكتابة، أو العزوف عنها، أو مجاراة ما يؤمر به، خشية القمع، والاضطهاد، وغالباً ما يكون هذا النوع من البحوث في السياسة، أو الدراسات التي تمس شؤون الدول مباشرة،[4] والحل أن يملك الباحث حرية مطلقة في بحثه، دون اعتراض من أحد، أو حجر، أو منع، أو حيلولة دون إبداء الرأي بكل صراحة وجرأة، لأن البحث هو الميدان الحقيقي للباحث.

16) الحواجز السياسية التي تحول دون حضور المؤتمرات، ومناقشة البحوث فيها: هذه مشكلة قد لا تكون ظاهرة، إلا أنها مهمة، لفئة من العلماء المبدعين الذين يحرمون من السفر من دولهم؛ لحضور مؤتمرات علمية، قد تكون مفيدة ليس على المستوى العلمي فحسب، بل مفيدة ومهمة للمجتمعات على اختلافها، بل للإنسانية على إطلاقها، وبهذا تحرم كل الفئات من هذه القيمة العلمية، والنتائج البحثية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد تكون الأمور عكسية، إذ نجد أن الدولة التي ينتمي إليها الباحث هي الجهة الداعمة للبحث، لكن الدولة المستضيفة للمؤتمر هي التي تحول دون وصول الباحث إليه، بسبب مواقفه الدينية، أو السياسية، وما إلى ذلك، وهذا إحباط لفكر المبدع، وتثبيط للباحث، وتخييب للعلم وأهله، وتضييع للجهد والوقت والمال، لأن الباحث بعد هذا العناء، لم يؤد رسالته، ولم يحقق هدفه، ويتجلى الحل في ألا تحول تلك الحواجز السياسية دون تحقيق البحوث أهدافها، أو ألا تقف مانعاً دون تنقل الباحث؛ ليؤثر ويتأثر.

17) لا كرامة للباحث في وطنه: لا يشعر كثير من الباحثين بالاطمئنان في أوطانهم التي لا تحترم البحث العلمي، ولا تقيم له وزناً، ولا تؤمن به، ولا شك أن هذا يسبب إخفاقاً بل فشلاً للبحث، وخيبة أمل لدى الباحث، وإحباطاً لهمته، وتثبيطاً لعزيمته، ما ينتج عن ذلك هزيمة للبحث ومنهجيته وفوائده، واستسلام للباحث عن الإبداع فيه، أو الشروع في كتابة بحوث جديدة، لأنه لم يجد التشجيع المناسب، ولا المكافأة المناسبة، ولا حتى الاعتراف بما يتوصل إليه، فيصبح التوقف بل الإحجام والعزوف عن البحث

---

[4] انظر مزيداً من التفصيل: خضر، عبد الفتاح، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان، ط3، الرياض 1992، ص44-45.

العلمي هدفاً في حدّ ذاته، ويكمن الحل في أن يكرم الباحث في وطنه، بل في العالم كله، وأن توفر له السبل؛ لإنجاحه فيما يصبو إليه، من إنجاز، وتحقيق أهداف.

18) عدم إتقان لغة البحث: يمكن أن نعدّ هذه القضية من القضايا المهمة التي تواجه البحث العلمي، ذلك أن الباحث قد لا يتقن لغة البحث المستهدف، لأن جل مصادره ومراجعه بلغة أخرى غير لغته الأصلية، وبالتالي فإنه يضطر إلى التعامل مع ما يتوافر لديه من كتب مترجمة، وقد تكون قديمة، وما صدر بعدها هو المعتمد، لأنه هو الذي يواكب التطور والتجديد والتحديث، وبذلك يكون قد استنبط الأحكام من القديم الذي لم يعد يفي بالغرض، ما يجعل البحث ضعيفاً، باهتاً، خالياً من الجدية، والنتائج المرجوة، والفوائد المنشودة.

والأدهى من ذلك، عدم إتقان الباحث اللغة العربية التي هي أداة بحثه، بها يفكر ويعبر، وهذه مشكلة أعظم من الأولى، لأن الباحث قد أخفق في لغته، فما بالنا باستخدامه لغة أخرى إذا لم يتقنها؟ فالحل يكمن في أن يتمكن الباحث من لغته أولاً، ثم اللغات الأخرى المستهدفة، وهذه مسؤولية تقع على عاتقه دون غيره.

19) اشتراط بعض الجامعات على الباحثين الترقية بعد مضي مدة زمنية مقررة، أو كتابة بحث في كل عام في مجلة علمية محكمة، أو في مجلات معينة، ما يجعل الباحث تحت ضغط معين، يفقد فيه التوازن بين التفكير في البحث، والعطاء العلمي للطلبة، وعدم قدرته على مواكبة المنهجية العلمية، فيتيه بينها، فلا يفلح في هذا، ولا ينجح في ذاك، ولا يظفر بتلك، وقد يعود السبب في هذا إلى أن الباحث ليس لديه القدرة على البحث، أو المهارة في منهجية البحث، أو ظروف أخرى قد نجهلها، أو يصعب علينا تشخيصها، ولذلك لا بد من حلول تتناسب والظروف التي يعاني منها الباحث...

20) تذرع بعض المؤسسات العلمية في خلق الأعذار حتى تجد مسوغاً؛ لوضع العراقيل والصعاب والعقبات – من عدم المساهمة مادياً، وصرف المستحقات، وتسهيل المهام- أمام فسح المجال للباحث؛ للقيام بمناقشة بحث الباحث في مؤتمر، أو (سمنار)، ما يحبطه في بحوثه المستقبلية، فينتج عنها الإحجام والعزوف عن كتابتها، ويكمن حل هذه المشكلة في أن تلعب المؤسسات العلمية دورها بصدق، وأن تساهم بإخلاص في إزالة كل العوائق التي تقف حائلاً دون تحقيق الغاية، وتوفر السبل الكفيلة في إنجاز المهام.

21) التكليف بكتابة البحث والادعاء بامتلاكه: بدت مشكلة غريبة، وإن لم تكن شائعة، لكنها إن شاعت أصبحت ظاهرة، بل آفة لا بدّ من استئصالها، وهي أن بعض المسؤولين – في المؤسسات العلمية- يكلِّفون مرؤوسيهم بكتابة بحوث نيابة عنهم، أو إجبارهم على وضع أسمائهم مشاركة مع صاحب البحث؛ لضمان بقاء المرؤوس في الوظيفة، أو منحه ترقية، أو تسليمه منصباً، مع العلم أن هؤلاء لا يملكون القدرة على الكتابة، ولا المهارة البحثية، ولا المنهجية التي تؤهلهم لإنجاز بحوثهم، وللحيلولة دون وقوع مثل هذه التجاوزات، يجب أن تقوم المؤسسات العلمية بمعاقبة الانتهازيين الذين يتسلقون على ظهور الآخرين، ومجازاتهم، وردعهم، والاقتصاص منهم، حتى لا تسول لهم أنفسهم بتحقيق مآربهم على حساب غيرهم.

ب)المخاطر التي تواجه البحث العلمي:

قد تبدو المشكلات والمخاطر لأول وهلة، تحمل المعنى ذاته، ولكن هناك فرقاً بينها، على الرغم من التشابه، والتناسب، والتماثل، والتجانس، فالمشكلة مسألة تحتاج إلى حلّ، أو صعوبة تحتاج إلى تذليل؛ ليتم التخلص منها، عن طريق وضع الحلول المناسبة لإزالة تلك المشكلات، والقضاء على أسبابها، إذن المشكلات هي قابلة للحل، وقابلة للتعامل معها، ويمكن السيطرة عليها بتفهمها، واستيعابها، وحلّها، ولكنها تبقى تمثل التحديات الصلبة، والمواجهات العنيدة، والمجابهات الخطرة، ويمكن حلها قبل أن تتحول إلى قضايا يصعب التعامل معها.

أما المخاطر فهي التي تؤدي إلى حَالةٍ حَرِجَةٍ، تدعُو إلى القلق، وقد تؤدي إلى نزع الشيء من ذاته، وإفقاده أهميته، حتى يُنتزع معناه، وتتلاشى أهميته، وتفقد قيمته، ما يؤدي إلى توقفه، أو تحوله من حال إلى حال، أو زواله، وبذلك إذا ما واجهت المخاطر البحث العلمي، فإنها قد تسهم في تفريغه من أهدافه، وقد تسهم في أن يفقد سماته ومظاهره، إذ يغدو بلا غاية، أو فائدة تذكر، ولهذا فإن المخاطر جدّ خطيرة، والمخاطر قد

يصعب على المرء إزالتها، أو السيطرة عليها، أو التعامل معها، لكن يمكن أخذ الحيطة والحذر منها، أو الابتعاد عنها، وعدم التعامل معها وبها، وقد تكون عصية على الحَل، أو إيجاد السبل التي تقف حائلاً دون وقوعها، إذن، حري بنا أن نذكر بعض هذه المخاطر على النحو الآتي؛ لتجنبها، ودرئها، واتقائها، والوقوف في وجهها:

1) النشر في مواقع سكوبس (Scopus)، أو بوب ميد(PubMed)، أو ثومسن رويترز (Thomson Reuters) واسمها الجديد: (Clerative Analysis)، وفي غيرها، وهي قواعد تصنيف عالمية، وأغلبها عبارة عن شركات تجارية، تسعى إلى الربح بطريقتها الخاصة: إن النشر في هذه المجلات طوق نجاة للباحثين للحصول على: وظيفة، أو المحافظة على البقاء فيها، أو ترقية، أو مكافأة، وهي موضة دأبت الجامعات في العالم العربي منذ مدة على الاشتراط بضرورة النشر في هذه المواقع؛ حتى تصنف الجامعات وفق ما يتم النشر فيها، وتغافلوا قيمة المجلات العربية الأصيلة التي تنشرها الجامعات الرئيسة والحكومية في كل العالم العربي، وكأن هذه المجلات لا أثر لها، ولا منزلة، إذ لا يعترف بالنشر فيها، ما حدا بكثير من الباحثين السعي إلى النشر في تلك المواقع، والغريب في الأمر أن معظمها لا ينشر باللغة العربية، ما أقفل الباب أمام الدراسات الإنسانية التي تعدّ أمّ الدراسات؛ لأن هذه المجالات - غالباً - لا تقع في دائرة اهتمامها، ذلك أن معظم الباحثين لا ينشر في هذه المجالات إلا باللغة العربية، وهذا يعني أنهم سيبوؤون بالفشل والحرمان من التمكن من الوصول إلى تلك المواقع من أجل نشر بحوثهم، بل إن كثيراً منهم فقد وظيفته، لأنه لم يتمكن من القيام بذلك، إذن، ما العمل؟ وما الحل؟

أقول: إن البحوث العلمية لا تجد صعوبة في النشر في هذه المواقع؛ لأنه تُكتب – في أغلبها - بغير العربية، ولهذا لا تواجه مشكلة ألبتة، وكذلك من درس في دول أجنبية، فإنه من السهولة بمكان أن يكتب بغير العربية، وهذه فئة قليلة لا تذكر، فأمرها محلول أيضاً، إذن، تبقى المعضلة أمام البحوث ذات الصلة بالعلوم الإنسانية على اختلافها، والتي لا تُكتب أصلاً - في معظمها – إلا بالعربية، فهذه تواجه مشكلة كبيرة، إذ لا حلّ أمامها بعد أن وصدت الأبواب، وفقدت الفرص، إلا أن يتم ترجمة ما تكتبه إلى لغات أخرى، فكيف يتم ذلك وأصحابها ليسوا مؤهلين للقيام بهذه المهمة، إلاّ أن يلجؤوا إلى دور الترجمة، أو المختصين بها، لترجمة بحوثهم؛ لتسهيل مهمة النشر، وكأن الباحث يسلم مصيره العلمي لما يريده المترجم الذي يطمئن بأن ترجمته ستكون هي المعتمدة، وأن صاحب البحث لم يعد له علاقة، لأنه لن يعي ما هو مكتوب، ولهذا قد يلوي عنق النص، أو يحذف منه ما يشاء، أو يزيد ما يريد، أو يغير ما يراه مناسباً، لأن الذي يهمه هو المكسب المادي، أما العلمي فهو آخر همه، وهذا يدفعني إلى الحديث عن مخاطر الترجمة في النقطة التالية.

بقي أن أشير في هذا الباب، وبكل صراحة أن بعض المجلات في هذه المواقع قد تساوم صاحب البحث على مقدار المبلغ، وتحديد زمن النشر، وسرعة التحكيم، أو ضمان النتيجة بالإيجاب، وهذا يعتمد اعتماداً كلياً على المبلغ الذي يتمكن الباحث من دفعه، بعد الاتفاق مع إدارة المجلة، وهذا يدعم ما ذهبنا إليه آنفاً من أن كثيراً من هذه المجلات تجارية، وقد بدأت تفقد مصداقيتها شيئاً فشيئاً، لأنها قد تُحوّل العلم عن طريق البحث ونشره إلى عملية تجارية لا تمت بصلة إلى البحث العلمي، وما يقدمه من فوائد لخدمة المجتمعات والإنسانية، وما يحققه من تقدم وتطور، ولذلك لا بدّ من أن تدرك المؤسسات العلمية هذه المخاطر التي لا يحمد عقباها، ولا نقول بعدم النشر، أو عدم التعامل معها، بل أخذ الحيطة والحذر، والتحقق والتحقيق، لحماية الفكر، والبحث، والإبداع من الوقوع ضحية؛ للابتزاز، والتوجيه تجاه فكر معين، وقتل الحرية الفكرية، وضرورة فتح المجال أمام المجلات العربية المحكمة المعترف بها، والتشجيع على الكتابة فيها أيضاً.

2) الترجمة: تعد الترجمة من أخطر ما يواجه البحث العلمي، إذ يعد المترجم هو الباحث الحقيقي، لأن جهل صاحب البحث الأصيل بالترجمة، لا يعينه بمعرفة ما يتم كتابته في بحثه بلغة أخرى، لأنه لا يتقنها، وبالتالي فإن المترجِم يستطيع أن يتلاعب بالترجمة كما يشاء، ويوجهها إلى أهداف مغايرة عن أهدافها الأساسية، كما أن لغة البحث الأصيل قد تكون منتقاة، والأسلوب متين، والدلالة عميقة، فيقوم مترجم ضعيف بترجمته، فيهوي به إلى الحضيض، ما يحط من قدر البحث وقيمته، والعكس صحيح، إذن،

فنحن أمام عملية خطيرة في قضية الترجمة التي قد تحتاج وحدها بحثاً كاملاً، وقد تناولت هذا بإسهاب في بعض مؤلفاتي.[5]

3) عدم اعتماد الباحث على نفسه بإتمام البحث الذي يقوم بإعداده، ذلك أن كثيراً من الباحثين الذين يعملون بالاستبانات، والاحصائيات - لا سيما في مجال التربية وغيرها - غالباً ما يعتمدون الآخرين الذين يقومون نيابة عنهم بعمل الإحصائيات ونتائجها، دون وعي بما يتم التوصل إليه من صحتها، ودقة نتائجها، ما يضطرهم إلى الأخذ بما يُعطون من معلومات قد تكون بعيدة عن الصواب، أو لم تخضع إلى دراسة إحصائية دقيقة، ذلك أن عدم فهم هذه العملية من قبل الباحث تجبره إلى تقبل كل ما يقدم إليه، ما يجعل البحث فارغاً من المصداقية، ولم يحقق هدفه.

ويمكن إضافة خطورة كامنة في الباحث نفسه تتجلى في عدم قدرته على التعامل مع طبيعة التحليل الإحصائي، لأنه لا يملك خبرة، ولا تجربة، ولا ثقافة في هذا العلم، ما يجعله يقيم دراسته، ويقيمها، ويحلل معطياتها، ويرصد نتائجها بطريقة لا تقوم على أساس سليم، وصورة صحيحة، لأنه مضطر للتعامل مع ما زُوِّد به من معلومات، والحل ألا يقحم الباحث نفسه على علم لا يتقنه، ولا يهرف بما لا يعرف، وعليه أن يحترم نفسه، ويجاوز ذاك الأمر بما يستطيع، وأن يعمل الممكن بما أمكن، دون التوكؤ على الآخرين، والاتكال عليهم؛ ليقوموا بالعمل نيابة عنه، ولا يعني هذا الامتناع عن التواصل مع الآخرين ، وأخذ آرائهم، والإفادة من تجاربهم.

4) نتائج الإحصائيات المزاجية: إن عدم إدراك الباحث لهدف البحث وأهميته، سيؤدي بالضرورة إلى مخاطر لا يحمد عقباها، فمن تلك المخاطر أن عدم إتقان الباحث للعلم الإحصائي الخاص باستخراج نتائج الاستبانات - التي هي أساس البحث في المجالات ذات الاختصاص - يجبره على التعامل مع مكاتب تجارية، ومؤسسات ربحية، تعطيه النتائج التي يرغب فيها، ويتطلع إلى الوصول إليها، بل يغامر أحياناً، ويقوم بنفسه بوضع أرقام وهمية تحقق له الغاية المنشودة، دون أن يخضع البحث للمصداقية والتحليل، ما يجعله يعلل بطريقته التي دأب عليها في التزوير، وقلب الحقائق، وإيقاع المجتمع في دراسات تجانب الصواب، ونشر النتائج غير السليمة التي قد يبني عليها باحثون آخرون، فتؤدي إلى نتائج خطيرة، أو أن المؤسسة التي ينتمي إليها، أو المؤسسات الأخرى، أو الدولة قد تقوم بتخطيط ما، أو رسم خطط ما تكلفها الكثير الكثير من الخسائر على جميع الأصعدة، من جراء تلك الجرائم التي يرتكبها الباحثون المستهترون بسبب أطماعهم، أو جهلهم، أو تحقيق مآربهم مهما كانت، وينبغي أن يكون الباحث أميناً في بحثه، صادقاً في نتائجه، واثقاً من عمله بنفسه.

5) سيطرة الشركات والمؤسسات على نوعية البحوث العلمية، ومنهجيتها، وجودتها، ومصداقيتها، ونتائجها، لتحقيق مآرب تلك الشركات والمؤسسات، لغايات ترويجية، ودعائية، وربحية، وقد أصبح البحث لديها سلعة رخيصة، ويكمن الحل في الوقوف أمامها، ومحاربتها.

6) المكتبات (Book Shops) التي نذرت نفسها لكتابة البحث العلمي مقابل مبلغ من المال، ودخلت في تنافس فيما بينها، لتحقيق المكاسب المادية، دون أن تأخذها لحظة خجل مما تقوم به من جريمة في حق البحث ومنهجيته، لأن هدفها الأرباح والشهرة، وللأسف فإن بعض الباحثين هم السبب في هذا التردي الأخلاقي، والانهيار العلمي، لأنهم هم الذين يبحثون عن هذه المكتبات، وبسبب ضعفهم فإنهم يدفعون لها المبالغ التي تقرره، مقابل إنجاز ما يطلبون، وهذا من أعظم البلاء، وأشد المخاطر التي تواجه البحث، ويأتي الحل الجذري بمراقبة تلك المكتبات، ومنعها من القيام بجرائمها، وذلك بفرض أحكام رادعة تجبرها على الرجوع عما تقوم بها، ولجمها عن فعلتها، وصرفها عن تصرفاتها.

7) المتسولون الذين يجنون الأرباح من الباحثين على حساب البحث العلمي، إذ تحول البحث إلى سلعة تباع وتشترى، ومن يحدد قيمتها المحتالون على حساب نوعية العلم، وخير من يقوم بالحل في هذه الخطورة الباحثون أنفسهم، لا غيرهم، فهم الذين يكفُّون هؤلاء المتسولين عما يتصرفون به، وعليهم منعهم، ودرأهم، والحيلولة دون تحقيق مآربهم.

---

[5] انظر: مناع، هاشم صالح، وياسين، مأمون، النثر في العصر العباسي، دار يافا، عمّان2019، ص257 وما بعدها.

8) هجرة العقول العربية: منذ أن كنت طفلاً، وأنا أسمع بهذه العبارة، فلما كبرت وجدت أنها عنوان كتاب للعلامة المرحوم الدكتور عطوف ياسين، وهو في غاية الأهمية أفدت منه أن الأدمغة العربية، والعلماء والكفاءات تهاجر من الوطن العربي، لأسباب كثيرة، أهمها: اقتصادية، وسياسية، ودينية، وأدركت أن كل من وجد في نفسه القدرة على البحث، والمهارة في التأليف، والإمكانية في الإبداع، فإنه سيجد أن دول التكنولوجيا، والحرية في الرأي والتفكير ستفتح له أحضانها، وهي أرض خصبة للفكر والتأليف والإبداع،[6] ولا شك أن هجرة العلماء من أخطر ما يواجه البحث العلمي، وقد أرجع بعض الباحثين هذه الهجرة إلى "أن الكفاءات متميزون يسعون لتحقيق ذاتهم فكرياً، ومهنياً، ولضمان ظروف عمل ومعيشة مريحة تكفل لهم حرية التفكير وإمكانية الإبداع، ولما كان هذا المسعى يحبط في أغلب الاحيان الدول النامية، ومن ضمنها بلدان الوطن العربي، فان هذه الكفاءات تجد لها مكاناً إن استطاعت في بلدان الغرب المصنعة، ... وقيام سوق دولية للكفاءات،[7] وبهذا - بلا شك - فقد خسر العالم العربي تلك العقول، والكفاءات، والطاقات، والمهارات، والإبداع بسبب غياب: حرية الرأي والتفكير، والتخطيط القابل للتنفيذ، وانعدام وجود الرسالة الواضحة، والرؤية الجلية، والهدف المحدد، والغاية المرسومة، وهذه القضية من أهم القضايا التي تمثل المخاطر التي تُنزف الدول في اقتصادها، وطاقاتها، ومكانتها، وتقدمها، وتضعها في مصاف الدول المتأخرة المتخلفة التي تتخلى عن أبنائها الباحثين المبدعين الذين ينتجون ببحوثهم العلمية لغيرها دون عناء، أو تعب من تلك الدول، وقد حققت ما تصبو إليه من هؤلاء المهاجرين الذين حرمت منهم أوطانهم، ومن بحوثهم العلمية على الرغم من أن كثيراً من الباحثين قد قامت دولهم بدعمهم، وابتعاثهم، ولا يعجز هذه الدول إيجاد الحلول، وهي ببساطة أن تضع خطة هادفة من الابتعاث، والإفادة من الباحثين، للتطوير، والازدهار.

9) البعثات الفاقدة للهدف: إن كثيراً من الدول ترسل أبناءها؛ للحصول على درجات علمية، أو تفرغهم؛ للبحث العلمي، أو توفر لهم السبل، لحضور مؤتمرات علمية، ولكن للأسف، لم تعبأ بما خسرت من أموال، ولم تُفد مما أفادوا منه، وتطوي سجلات تعبهم دون أن توظف النتائج التي توصلوا إليها في بحوثهم في حل كثير من المشكلات التي تعاني منها، وهذا ضياع للوقت، وتبذير للمال، وهدر للوقت، وقتل للعقول، وتشجيع على الهجرة، وتحفيز على الكسل والتواكل، ونرى الحل في أن تفيد الدول مما أنجزه الباحثون لديها، من أجل رفعتها، وخدمة المجتمع، للنهوض به،

10) فقدان التوجيه السليم: ليس مجال هذا البحث أن يناقش المخاطر التي تواجه الطالب الجامعي في الدراسات العليا، وما يحتاجه من إشراف، ذلك أن الطالب لا يستطيع اختيار المشرف الذي يرى أنه قد يفيده في مجال بحثه، فيجبر على أن ينزل عند رغبة إدارة الجامعة في قبول المشرف الذي يُحدَّد له، وقد يكون هذا المشرف غير مختص، أو مجبراً على الإشراف دون رغبته، فيشعر الطالب والأستاذ على حد سواء بخيبة الأمل، لأنهما لن يخدما بعضهما بعضاً، لا في الإرسال، ولا في الاستقبال، ففاقد الشيء لا يعطيه، فالأستاذ غير مختص، وليس لديه رغبة في الإشراف، والطالب بحاجة إلى توجيه وإرشاد، وليس راغباً في هذا المشرف أو ذاك، فماذا نتوقع بعد هذا كله؟ لا شك أن النتيجة فاشلة، لأن المعطيات ليست صحيحة، وما بني على خطأ فإن نهايته خطأ لا محالة، ونرى أن الحل جدّ بسيط، وهو أن يترك للطالب حرية الاختيار، فيما يصبو إليه، وبالتالي، فإنه من حقه أن ينال الدعم، والعون، والتأييد، والمساندة.

وحري بي أن أذكر تجربتي في هذا المجال، تتجلى في أنني حين ذهبت إلى بريطانيا للالتحاق بجامعة لندن، فقد وجهني رئيس مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية - بعد تزويدي بالسِّيَر الذاتية لأعضاء هيئة التدريس في المدرسة، وكذلك جداولهم – لحضور محاضراتهم، والوقوف على كتبهم، ومناهجهم، واختيار من أراه مناسباً لتطلعاتي، وموافقاً لطبيعة موضوعي، ومسانداً لما احتاج إليه من مساعدة حين أواجه مشكلة في مصدر، أو مرجع، أو استفسار، أو مشكلة، وكان لي ما أردت وقررت، وكنت قد أحسنت الاختيار، وتعلمت منهجية علمية سليمة، أَفْضَت بعدئذ إلى نجاح، أعتقد أنني وُفقت إليه في

---

[6] ياسين، عطوف محمود، هجرة العقول العربية الى الدول التكنلوجية، دار الاندلس، بيروت 1984، ص22، وما بعدها.

[7] الحسناوي، جواد كاظم، هجرة الكفاءات العربية للمدة 1970-2010) (مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع والعشرون، العراق، السنة: 2016، ص7).

منهجية التأليف والتحقيق والتدريس... ولعل هذه التجربة يُفاد منها في جامعاتنا، حتى يتم إفساح المجال أمام طلبتنا، لحرية الاختيار، والإبداع، ومواكبة المنهجية العالمية، للوصول إلى نتائج مفيدة تخدم المجتمع، وتنهض به.

11) عدم التدريب على منهجية البحث: إن كثيراً من الخريجين حصلوا على مساعدة من أساتذتهم المشرفين في بناء منهجية سليمة في بحوثهم، على الرغم من أنهم درسوا منهج البحث مادة قائمة بذاتها، إلا أنها لم تؤد وظيفتها، إما لعدم تمكن الأستاذ من أداء واجبه، لضعفه، وعدم امتلاكه للمقومات السليمة؛ لتدريس هذه المادة، أو لعدم توافر الخبرة والتجربة لديه فيها، ولهذا يتخرج الطالب وقد اعتمد المساعدة في بحثه أستاذَه، وبعد التخرج يقف حائراً أمام مشكلة كبيرة، فهو في حيرة من أمره: هل لديه الجرأة وهو خريج أن يسأل زملاءه في الجامعة عن كيفية كتابة البحث؟ أو عن منهجيته؟ أم يحجم عن السؤال، ويبقى عازفاً عن الكتابة؟ تساؤلات مشروعة، لأنها هي السبب الرئيس في عدم وجود إبداعات منهجية، أو ابتكارات بحثية، أو تفردات في النتائج...

وتجدر الإشارة إلى أن عدم إدراك الثقافة البحثية عند الباحث، وعدم قدرته على تطبيق منهجية البحث، يعد من أخطر ما يواجه البحث العلمي، إذ يفرغه من أهدافه، ويخرجه عن جادة الصواب، وليس فيه نتائج تذكر، وغاية ترجى، فإذا ما كانت المدخلات غير صائبة، فإن المخرجات ستكون لا محالة غير صائبة، وهذه من الآفات الخطيرة التي تواجه البحث، ويكمن الحل في أن ينال الطالب الباحث قسطاً وافراً من التدريب على منهجية البحث العلمي، تؤهله؛ للبحث السليم، وعلى الباحث أيضاً أن يثقف نفسه بنفسه في تلك المنهجية الصحيحة، لإنجاز بحوثه وفق السبل المتبعة في هذا الشأن.

والأغرب من هذا وذاك أن كثيراً من الباحثين يقفون عاجزين أمام البحث، لا يستطيعون التصرف في البدء بالكتابة، أو الشروع في البحث عن موضوع، لأنهم يعتقدون أن الباحثين – لا سيما القدامى منهم – لم يتركوا شيئاً إلا كتبوا فيه، ولم ينسوا قضية إلا ناقشوها، لذلك ليس أمامهم فرصة الكتابة، فالموضوعات استهلكت، والقضايا درست، والمشكلات تم تناولها، والبحوث استوفيت، وهذا الزعم من أخطر المعوقات التي تواجه البحث العلمي، وهذا الظن مرفوض، ولا بد من أن نقول حقيقة لهؤلاء: لا يتوقف البحث عند فلان أو فلان، ولا عند موضوع أو قضية، ولا عند هذا العصر أو ذاك، ولا في تناول مشكلة أو معضلة، فالموضوعات كثيرة، والمشكلات متعددة، والقضايا وفيرة، لن يغطيها دارس، أو باحث، وهناك متسع للبحث، لأن الرؤى متجددة، والدلالات مختلفة، تختلف من عصر إلى عصر، ومن فكر إلى فكر، ومن تناول إلى تناول، وبالتالي فإن الموضوعات كثيرة وبابها واسع، لذلك فإن القضايا وإن درست تظل في أطر التحليل والتعليل، وإبداء الرأي والملحوظات – لا سيما في الدراسات الإنسانية، أو النظرية – وهناك مجال للباحثين الآخرين أن يتناولوا القضايا نفسها دون اجترار، أو اختيار، إذ لا بد لهم من منهجية مختلفة، وتفسير مغاير، وتحليل متمايز، وتعليل مباين، ورأي مقابل، ونتيجة متميزة متفردة، ولكن للأسف، فإن الباحث يصنع العقبات لنفسه بنفسه، وينصب العراقيل أمامه بيده، ويضع القيود لعدم الانطلاق في عالم أرحب، ويحجم نفسه متقوقعاً، وكأنه يريد أن يخلق الأعذار؛ ليسوغ لنفسه الإحجام عن البحث، فهذا يدل على انهزام النفس، وضعف الذات، وعدم القدرة على التكيف والتجدد، والإنتاج والإبداع، إذ ليس هناك علم يقف بلا تطور، لأنه إذ توقف ولم يتجدد، فإنه لا محالة سيذوي، ويضمحل، وينتهي، وهذا يدفعنا إلى أن نفرد لخطورة ضعف الثقافة نقطة خاصة، لأنها على درجة كبيرة من الأهمية.

12) ضحالة ثقافة الباحث، وضعفه العلمي: إن "فاقد الشيء لا يعطيه"، فهذه عبارة تعفينا من الحديث المطول عنها، فهي قليلة الألفاظ، عميقة المعنى، فدلالاتها واضحة، تتجلى في أن الباحث الذي لا يمتلك مقومات الثقافة، والعلم ذا الاختصاص على الأقل، فإنه لن يفلح في إنتاج بحث يقوم على منهجية سليمة، فما الحل إذن؟ إذا كان هذا هو حال الباحث، فمن الأفضل اعتزال البحث برمته، إذ لا يجوز أن يعرض نفسه للتهلكة العلمية، وعليه أن يتسلح بالعلم والثقافة قبل البدء بما يسعى إليه في خوض غمار البحث العلمي.

13) الواسطة في دعم البحث العلمي: هذه ظاهرة بارزة في كثير من المؤسسات العلمية – لا سيما في الكليات العلمية - التي تحصل على مخصصات مالية لدعم مشاريع ما، فقد يتم الدعم المادي لمشروع، أو بحث،

ليس ذا قيمة، بسبب واسطة، أو عدم قدرة الباحثين على إتمام مشروعهم، أو بحثهم، أو أن يخفقوا في إنهاء ما كُلفوا به، ما يجعل المشروع أو البحث وبالاً في العلم، وخسارة في المال.
والأسوأ من هذا أن يطلب المسؤول عن المنح، أو الدعم إضافة اسمه على المشروع أو البحث، دون أن يشارك في شيء، أو دون أن يكتب كلمة واحدة، فقد فرض نفسه حتى يتم دعم العمل، وإلا فالحرمان مصيره، ونرى أن هذا التدخل السافر، والمشاركة المفروضة تضر في البحث العلمي، وتخرجه عن مصداقيته، لأن الباحث الأصيل يشعر بالظلم والغبن، وقد لا يخلص في عمله، ويصبح همه الانتهاء من العمل، والحصول على الدعم، لأنه متأكد أن البحث سيركن على الرف، ولن يؤخذ بما توصل إليه من نتائج، والحل يتمثل في ضرورة التمسك بالأمانة العلمية، والمصداقية، ومنهجية البحث ومتطلباته.

14) المشاركة الوهمية في البحث: هذه ظاهرة خطيرة، لا بد من رصدها، والتنبه إليها، ذلك أن بعض الباحثين من باب الصداقة، أو تبادل المنفعة، يضعون أسماءهم على بحث واحد، ثم يكررون هذا في بحوث أخرى، مع العلم أن البحث لا يخص إلا واحداً لا غير منهم، وقد يكون هو المختص الوحيد فيهم، ولا تهمه هذه المشاركة في شيء ما دام اسمه هو الأول، لأنه يعد هو الأصيل، ثم إنه يمكنه الحصول على المكافأة التي تمنح في هذا الشأن إن وجدت... وهؤلاء أيضاً يفيدون من إثبات أسمائهم في الترقيات، والمكافآت وما إلى ذلك، لكنهم لم يقدموا شيئاً، ولم يشاركوا حقيقة في البحث، ويأتي الحل عن طريق ردع هؤلاء الانتهازيين، والوقوف في وجوههم، حتى لا يتسلقون على ظهور غيرهم دون عناء، أو تعب.

15) الطمع في التفرغ العلمي: هذا وباء انتشر في الآونة الأخيرة في العالم العربي، لا سيما في الجامعات التي تمنح الأساتذة فيها إجازة تفرغ علمي (sabbatical Leave) لسنة، أو أكثر، شريطة أن يكتب بحثاً، أو ينجز مشروعاً، إلا أنهم يستغلون هذا التفرغ، ويتعاقدون مع مؤسسات علمية، لجني المال، دون الاهتمام بالمهمة الرسمية التي منح من أجلها التفرغ، فتنتهي المدة الممنوحة، دون أن يقدم إنتاجاً، لكنه قد يجد من يقف بجانبه؛ لإعفائه من أي التزامات علمية، أو مادية، ويعود إلى عمله كما خرج من غير حساب أو عقاب، وهذا يمثل خطورة من حيث: إنه حرم غيره من التمتع بهذا التفرغ، لأنه لا يمنح إلا بنسب مئوية من عدد أعضاء الهيئة، ثم إنه يزاحم العاطلين الباحثين عن عمل، والحل ببساطة، هو تطبيق القوانين المتبعة في هذا الشأن، وفرض الرقابة والمتابعة المستمرة؛ للحيلولة دون الاحتيال والتحايل.

16) السرقات وفقدان الأمانة العلمية: وهي آفة قديمة حديثة في كل المجالات دون استثناء، وقد تصدى لها القدامى، لا سيما النقاد العرب،[8] ولكن السرقات في العصر الحاضر أخطر بكثير مما كانت عليه،[9] إذ أصبحت متمثلة في سلخ البحث بأكمله، وادعائه للشخص السارق نفسه، أو نسبته لغير صاحبه، دونما خوف، أو خجل، بل ذهب السارق إلى أن ينشر ما سلخه بحذافيره، دونما تغيير، حتى إن الكلمات التي تتكلم بالذات المؤنثة مثلاً في البحث الأصيل، تبقى كما هي، والسارق مذكر، وقد فاته أن البحث المنشور قد يقع بين أيدي المهتمين، فيقفون على الحقيقة، ويكتشفون الأمر، كما أن صاحبة البحث الأصيل ستعرف ما وقع لا محالة، فيشيع الخبر، وينفضح الأمر، وهذا من أخطر ما يواجه البحث العلمي، ولا بد من التوضيح أن الأمانة العلمية هي أساس نجاح البحث العلمي، وضمان أخلاقياته، ولا شك أن السرقات لها طرقها، يعرفها المحتالون، ويعلمها الماكرون، ويدركها المخادعون، والحل في مثل هذه المخاطر أن يتم اتخاذ أقصى العقوبات في حقهم، واستئصال شأفتهم، حتى يرتدعوا عن أفعالهم، ويكونوا عبرة لغيرهم.

17) الاقتباس: إن الاقتباس في العادة من المصادر والمراجع مقبول محمود، شريطة أن يتم الإشارة إلى المظان التي تم الاقتباس منها، لكن هناك بعض الباحثين يتعمد السرقة، دون ذكر المصدر، ظناً أن هذا يخفى على الناس، وقد يخفى على بعض الناس، وليس كل الناس، ففي ذلك سلخ وزعم، ونسخ وادعاء، دون وجه حق، إن ذلك آفة وبلاء يواجه البحث العلمي، ويأتي الحل في ضرورة التمسك بالأمانة العلمية، والمصداقية.

---

[8] المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المطبعة السلفية، القاهرة 1343، ص 199 وما بعدها، وابن طباطبا، عيار الشعر، تح: طه الحاجري، وآخر، المكتبة التجارية، القاهرة 1956، ص9.

[9] خضر، عبد الفتاح، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان، ط3، الرياض 1992، ص33 وما بعدها.

18) هناك مصطلح شائع يسمى: "الاستلال"، وهناك أيضاً مصطلحات أخرى، وهي ما يعتمدها الباحث في بحثه، دون تورع، ظناً منه أن المتلقين لن يكتشفوا ذلك، ويخفى عليه أن السارق قد يختفي لحظة، وينجو مرة أخرى، لكنه لن ينجو دائماً، فاكتشاف ذلك سهل يسير، لا سيما في اللغات غير العربية، لتوفر كثير من البرامج التي ترصد الاستلال ونسبه المئوية، ولكن القضية تتمثل في أن بعض الباحثين يقومون بتغيير بعض الكلمات حتى يتحايلوا على الاستلال، أو حين يقومون بالترجمة فإنهم يخفون حقيقة الاستلال، لأن الترجمة لا تظهره، بل تخفي معالمه، ويبقى الحل كامناً في أن يكون الباحث أميناً، صادقاً، وقدوة حسنة...

19) التغاضي عن الآراء المخالفة، والتجاوز عن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، والنتائج المتباينة مع نتائج البحث، والتمسك بالآراء الشخصية، دون الأخذ بالاعتبار لآراء الآخرين، وكذلك التحزب للمتفقين معه في الرأي، والتعصب للأحكام المسبقة التي بناها الباحث قبل البدء ببحثه، ويضاف إلى هذا كله، إثبات النتائج المضللة المخادعة، وتقديم البيانات المحرفة غير الصحيحة، ونرى الحل في أن يتخلى الباحث عن الميل، والهوى، والتعصب، وعليه أن يكون حيادياً في إصدار الأحكام، ومن المهم أن تأخذ المؤسسات العلمية نتائج البحث للإفادة منها، لتشجيع الباحثين على الاستمرار في البحث العلمي.

20) التحكيم: إن في تحكيم البحوث خطورة كبيرة تواجه كثيراً من البحوث، وتقف حائلاً دون تشجيعها ودعمها، لا سيما حين ترسل إلى محكِّمِين لا صلة لهم بالموضوع، أو ممن عرف عنهم عدم المصداقية والعدالة في تقييمهم، أو عدم الاختصاص، إلا أن القائمين على المؤسسات العلمية قد يتعمدون إرسالها إلى بعض المحكمين المختلفين في المنهج والتوجه، وهم يعرفون النتائج سلفاً، وهناك من يقوم بإرسالها إلى محكمين آخرين دون علمه، أو معرفته بتوجهاتهم، وهذا يدخل في باب الجهل والغفلة بقيمة البحث العلمي وأهميته، والإهمال والاستهانة بمنزلته، وعدم تقدير الجهد الذي بُذل في سبيل إنجازه، ولهذا لا بد من التحقق والتمحيص في اختيار المحكمين بطريقة سليمة، حتى يتم الحصول على التقييم بصورة صحيحة تخدم البحث وتقومه، وتضعه على الطريق القويم، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن تغاير المنهج، أو تباين المعتقد، أو اختلاف الذوق لدى المحكمين وأصحاب البحوث خطير جداً، إذ يؤدي أحياناً إلى الحكم المسبق عليها، وبالتالي منح النتيجة السلبية دون رقيب، أو حسيب، وفي هذا ظلم وتجن، لا لشيء خاطئ في المنهج، أو النتيجة، أو البحث نفسه، إنما هو مجرد اختلاف في التوجه، أو المدرسة، أو الاتجاه، والمفروض أن هذا الاختلاف لا يفسد عملية التحكيم، لأنه يجب على المحكم أن يكون حيادياً، وموضوعياً، متجرداً من أي ميل، أو تعصب، أو هوى، وبناء على ذلك فلا بد من مراعاة هذه القضية؛ لأنها تمثل إعاقة المسيرة البحثية، بل وضع العصي في العجلات، ما يحول دون استمرارية البحوث، وتطور منهجيتها وتحديثها، ولهذا يجب أن توضع هذه القضية أمام أعين أهل الاختصاص، وتنال الاهتمام بجدية، دون تراخ، أو إهمال، للحيلولة دون وقوع هذا الظلم، والجور والتعسف.

21) كثرة المؤتمرات والندوات و(السمنارات) في الدول، بل في الدولة الواحدة: إن كثرة إقامتها ظاهرة صحية، تشجع البحث العلمي، وتظهره، ولكن غالبها غدا عديم الفائدة - على الرغم من أنها ناقشت البحوث، وتم تبادل الآراء فيها، ثم نشرتها، أم لم تنشرها - لأن ما ينتج عنها يبقى حبراً على ورق، غير قابل للتطبيق، لأن البحوث ظلت حبيسة بين دفتي كتاب يُرمى، أو يهمل على رفوف المكتبات التي ران عليها الغبار، فلا من قارئ يتصفحها، ولا من باحث يفيد منها، ولا من ممول يدعمها؛ ليطبق ما ورد بها من نتائج، ولا من مهتم يأخذ بها إلى عالم يفيد مما ورد فيها من فوائد.

ولا شك أن هناك بعض البحوث قد لا تنشر لظروف ما، لا سيما المادية منها، ما يحول دون وصولها إلى الباحثين والمهتمين، فتفقد أهميتها، وتضيع فائدتها، وتخسر هدفها، ولذلك لا بد من الإفادة منها، فهي عصارة فكر الباحثين الذين نذروا أنفسهم للتوصل إلى نتائج مفيدة، وإنجازات مهمة.

22) النظرة الدونية لبحوث العلوم الإنسانية برمتها: إن كثيراً من المؤسسات العلمية تنظر إلى البحوث المهتمة بتلك العلوم نظرة دونية وتأخر بل انحطاط، وهذا يثبط العزيمة، ويحط من القدر، ويساعد على العزوف عن الكتابة فيها، والإحجام عن البحث فيها أيضاً، في الوقت الذي نجد أن النظرة إلى بحوث

العلوم والتكنولوجيا وغيرها نظرة إجلال وتقدير، ويتم التغافل عن أن العلوم الإنسانية هي أساس العلوم، ولا يمكن التطور والتقدم والإبداع دونها، ولا يتم الإبداع الحقيقي إلا بها، لأنها هي لغة التعبير والتواصل. ونحن نتحدث ههنا لا بد من الإشارة إلى أن بحوث العلوم الإنسانية لا تجد طريقاً إلى الدعم، أو المشاركة في كثير من الجوائز والمسابقات والمكافآت، في الوقت الذي تجد فيه العلوم الأخرى كمّاً هائلاً منها، بل يكون المختص بها في حيرة من أمره، في أي منها يشارك لكثرتها، فالمجال مفتوح أمامه، ولا يعوقه شيء في إتمام مهمته، وتحقيق هدفه، ونرى أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أهمية البحوث كلها، دونما تفريق وتمييز، فكل العلوم متصلة، ومترابطة، تخدم بعضها بعضاً، ولا انفصام بينها، وإن كانت مختلفة في تخصصاتها.

إن هذ المشكلات والمعوقات والتحديات والمخاطر تؤثر تأثيراً سلبياً في منهجية البحث العلمي الجاد، ونوعيته، ونتائجه، ومخرجاته، وجودته، وتقف حائلاً دون تحقيق أهدافه المنشودة، وغاياته المأمولة، وبالتالي يصبح البحث فارغاً من مضامينه، ضعيفاً في موضوعاته، لا يسدّ فراغاً في بابه، ولا يملأ شاغراً في المكتبة في اختصاصه، ولا يفيد الباحثين في مجاله، ولا يبنى عليه فيما توصل إليه، لأنه هزيل فقير، كليل سقيم.

ولعل القارئ يعي ما ذكرناه من المشكلات والمخاطر وغيرها، وما فتئت هذه الدراسة تضع الحلول المناسبة وفق ما تقتضيه المشكلة، أو الخطر، إذ لا بد من تجنبها، والأخذ بضدها وهو السداد، والصواب، والحصافة، ونعتقد أن القارئ ليس بحاجة إلى عمق تفكير، وكدّ قريحة؛ ليدرك تلك الحلول التي أثبتناها، بل بإمكانه أن يسهم أيضاً في وضع عدد آخر منها يراها مناسبة، ويكفي هذا البحث أنه ذكر المشكلات والمخاطر بعد تشخيصها، وقد تلمس أيضاً وصف العلاج، وبيان الحلول.

الخاتمة:

لا نريد أن نقول تلك العبارة المشهورة: "هذا غيض من فيض"، بل نقول: هذا فيض من المشكلات، والمعوقات، والمخاطر التي تواجه البحث العلمي، وهي آفات عارمة جارفة، وأمراض منتشرة لا بد من مواجهتها، ووضع الحلول المناسبة لها، لأنها بالفعل جدّ خطيرة، وهذا واقع مرير، لا بدّ من التكاتف والتعاضد من أجل رسم خطة جديدة لمجابهته؛ لإنتاج البحوث القيمة التي تنهض بالمجتمع وبالدولة في مصاف الدول في التقدم العلمي، حتى لا تبقى في تخلف، وفي الحضيض، وفي أواخر الدول، وعلى تلك الدول أن تستفيد من البحوث والنتائج التي تتوصل إليها، والبحوث هي عماد الدول في تقدمها وتطورها وتجددها، وهذا هو المأمول.

وقد تمكنت هذه الدراسة من التوصل إلى نتائج استندت إلى رصد كثير من المشكلات والمخاطر التي ربما تسهم في بناء دراسات أخرى، لعلها تشارك في وضع الحلول المناسبة، وتتبنى مفاهيم تستوعب الباحث في العالم العربي، في ظل الظروف والبيئات التي يعيشها، وتحيط بها، وتضعه على جادة الصواب، بعد تبصيره بمنهجية البحث العلمي الصائبة التي تؤدي إلى مخرجات هادفة، تحقق الهدف المنشود، والغاية المأمولة.

النتائج:

من يتصفح البحث بعين فاحصة متأنية، ويتمعن فيه، فإنه يلاحظ أنه ركز على قضيتين مهمتين: هما المشكلات والمخاطر، وفرّق بينهما، وأفرد لكل منهما مبحثاً خاصاً، ثم عدد المشكلات في بابها، والمخاطر في بابها أيضاً، وقد توصل إلى نتائج كثيرة، من خلال تسليط الضوء على مجموعة من المشكلات والمعوقات والصعوبات والعقبات والمعضلات، وكذلك على المخاطر الجسيمة التي تواجه البحث العلمي، لا سيما تلك التي حرمت الباحثين من حرية التفكير، ثم حولت البحوث إلى سلعة تجارية، وساهمت في فتح الباب على مصراعيه للسرقات، ثم شاركت في أن جعلت البحوث عرضة للانتهازيين والمتسلقين على أكتاف الباحثين الذين وقعوا رهينة لديهم، ثم ركزت على عدم دراية بعض الباحثين بمنهجية البحث، بسبب ضحالة ثقافتهم، وعدم قدرتهم على إنجاز بحثهم بطريقة سليمة، وقد نظر بحثي هذا في تلك المشكلات والمخاطر نظرة فاحصة، وحلل بعضها تحليلاً استند إلى الخبرة والتجربة والرؤية التي قامت على التمحيص والتفسير والتحليل والتعليل والاستقصاء، ثم حرص على تشخيصها، ووضع الحلول المناسبة القابلة للقياس والتطبيق، لكل منها ما أمكن.

التوصيات:

1) تشجيع البحث العلمي بكل السبل: المكافآت المادية والمعنوية.
2) إعطاء الباحث الحرية المطلقة التي قد تصل إلى "الحصانة"؛ لحمايته؛ ليتمكن من كتابة البحوث العلمية المنهجية المفيدة التي تحقق الهدف.
3) توفير كل البيئات المناسبة، وسبل الراحة؛ لإنجاز البحوث العلمية المبتكرة، وفق منهجية سليمة، يوظف فيها الإبداع، والمهارة، والاتقان.
4) إقامة الدورات التدريبية؛ للوقوف على أحدث ما توصلت إليه مناهج البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الحديثة، والتقدم العلمي الهائل، وانتشار وسائل الاتصال الحديثة، والإفادة منها، وتوظيفها في البحث.
5) الإفادة من البحوث المتميزة؛ وتوفيرها، لتكون حافزاً للباحثين المبدعين المتطلعين إلى التميز، والتفرد، وعدم طيها في عالم النسيان، أو الكتمان.
6) التنسيق بين الجامعات في العالم العربي؛ لتبادل الخبرات، والوقوف على آخر ما توصل إليه الباحثون، والتواصل مع المؤسسات العلمية خارج الوطن العربي، للإفادة من نتائج بحوثها.
7) الحيلولة دون السرقات، والاتجار بالبحوث العلمية.
8) عدم تدخل السياسة بالبحوث العلمية، وتوفير السبل التي تساعد على الإنجاز، وتحقيق الفائدة.

المصادر والمراجع

- بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، ط3، الكويت 1977.
- الترمذي، سنن الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، مصر 1975، 51/5، (2687).
- جمالي، علي شنشول، الأسس العلمىة لإنجاز البحوث العلمىة، شركة المىناء للطباعة والنشر، بغداد 2005،
- خضر، عبد الفتاح، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان، ط3، الرياض 1992.
- سليمان، هدى محمد، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989،
- ابن طباطبا، عيار الشعر، تح: طه الحاجري، وآخر، المكتبة التجارية، القاهرة 1956.
- العزاوي، رحيم يونس، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمّان2008،
- الكناني، ابن جماعة، تَذْكِرَةُ السَّامِعِ والمُتَكَلِّم في أَدَب العَالِم والمُتَعَلِّم، تح: محمد بن مهدي العجمي، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).
- المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المطبعة السلفية، القاهرة 1343.
- مسعود، عبد الحليم أحمد، أسلوب البحث العلمي في المناهج التعلىمىة، دار الحرىة للطباعة والنشر، بغداد 1986،
- مناع، هاشم صالح، وياسين، مأمون، النثر في العصر العباسي، دار يافا، عمّان2019.
- ياسين، عطوف محمود، هجرة العقول العربية الى الدول التكنلوجية، دار الاندلس، بيروت 1984.

الدوريات:

- الحسناوي، جواد كاظم، هجرة الكفاءات العربية للمدة 1970-2010) (مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع والعشرون، العراق، السنة: 2016، ص7).